

# تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021



تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

## تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

### تقارير آفاق قطرية: قطر

#### النمو الاقتصادي

تشير التقديرات إلى استمرار انكماش الاقتصاد القطري خلال النصف الثاني من عام 2020 مدفوعاً بالصدمة الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار الطاقة الذي تزامن مع الأزمة الصحية وأضعف مستويات الطلب العالمي على مشتقات الطاقة.

في مواجهة الجائحة، تم تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب جراء جائحة كوفيد-19. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع توجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم النمو الاقتصادي. علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة لسداد رواتب الموظفين والإيجار بكلفة تقدر بنحو 3 مليار ريال قطري، وتم تكليف بنك قطر للتنمية بإدارة هذا البرنامج.

في المقابل، من المتوقع أن يكون هناك بعض الانتعاش في نهاية النصف الأول من عام 2021 وفي 2022، حيث سيلعب كل من القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني دوراً في عملية التعافي. علاوة على ذلك، فإن تخفيضات الإنتاج المقررة في سياق اتفاق "أوبك+" ستساعد في زيادة أسعار الطاقة. من المتوقع بحلول عام 2022، أن يتعافى الاقتصاد القطري إلى مستوى ما قبل كوفيد-19، على افتراض أن الاقتصاد الوطني سوف يجني فوائد اقتصادية من عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال الاستعدادات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.2 في المائة في العام الجاري، في حين من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى نحو 1.5 في المائة في العام المقبل في ظل تراجع متوقع لمستويات الناتج في القطاع الهيدروكربوني والصناعة التحويلية<sup>(1)</sup>.

#### اتجاهات تطور الأسعار المحلية

أدى انتشار وباء كوفيد-19 إلى انكماش الطلب الكلي لاسيما فيما يتعلق بالطلب على السلع المتضمنة في عدد من المجموعات الفرعية المؤثرة مثل الإيجار والترفيه والثقافة والنقل والملابس والاتصالات والأغذية. نتيجة لذلك فقد تراجع المستوى العام للأسعار بحوالي 2.47 خلال عام 2020<sup>(2)</sup>.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع في ضوء التحسن المرتقب لمستويات الطلب الكلي نتيجة برامج التحفيز المالي والنقدي إلى جانب استمرار التخفيف التدريجي للحظر الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، زيادة مستويات الطلب الكلي وخروج الاقتصاد من وضعية الانكماش، أو على الأقل بالنسبة لمستويات التضخم الأساسي الذي يأخذ في الاعتبار التطورات في المستوى العام للأسعار باستبعاد مكون الإسكان. انعكاساً لما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في قطر حوالي 1.0 في المائة خلال عام 2021. وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.4 في المائة.

1 جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر "الأفاق الاقتصادية لدولة قطر"، أغسطس.

2 بنك قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

## تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

### تقارير آفاق قطرية: قطر

#### التطورات النقدية والمصرفية

يحرص بنك قطر المركزي على وضع التعافي الاقتصادي من التباطؤ الناتج عن تفشي الجائحة على رأس أولوياته في العامين المقبلين، وذلك من خلال توفير حوافز السياسة النقدية عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة وضمان توفير النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي وسيظل ذلك محل التركيز خلال أفق التوقع.

ستظل عمليات إدارة السيولة التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه محور تركيز إدارة السياسة النقدية في السنتين القادمتين لتحقيق الهدف العام للسياسة النقدية المتمثل في الاستقرار السعري والمالي ودعم النمو الاقتصادي.

إلى جانب الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنك المركزي للتخفيف من حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية عن الجائحة مثل برامج تأجيل مدفوعات خدمة القروض وضمان الائتمان، لعب الحفاظ على بيئة سياسة نقدية داعمة عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتوفير السيولة الخاصة للمصارف دوراً حاسماً في دعم القطاعات التي تضررت بشدة من الوباء.

في هذا الإطار، تم خفض أسعار الإيداع وإعادة الشراء لدى مصرف قطر المركزي بمقدار 100 نقطة أساس، فيما تم خفض معدل الإقراض لدى مصرف قطر المركزي بنحو 175 نقطة أساس. كما تم استحداث نافذة خاصة لإعادة الشراء بسعر صفري لتوفير سيولة إضافية للبنوك، بحد إجمالي يبلغ 50 مليار ريال قطري، لتأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة.

في ضوء الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، كان تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي محدوداً. انعكس ذلك على مستويات السيولة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة التي نمت بمعدلات متواضعة في بداية الأزمة، إلا أنها شهدت ارتفاعاً في ضوء التدابير المختلفة التي استهدفت تيسير السياسة النقدية ومن بينها تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة من قبل البنك المركزي.

في ضوء ما سبق، سجلت مستويات السيولة المحلية نمواً بنسبة 3.8 خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2019، كما نما صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 1.5 في المائة خلال العام وسجل أعلى مستوى له خلال شهر سبتمبر من عام 2020 بعدما كان قد شهد تباطؤاً خلال شهري إبريل ومايو من عام 2020 تزامناً مع التباطؤ المسجل في النشاط الاقتصادي.

على صعيد القطاع المالي، كان لهذه الجهود المبذولة دوراً كبيراً في حماية القطاع المالي، وخاصة القطاع المصرفي، من خلال الحد من العجز عن سداد القروض. كما بقيت مستويات ربحية البنوك عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام 2020 خاصة في الربع الأخير من عام 2020 مع بقاء مستويات كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر مرتفعة، فيما ظلت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة.

من المتوقع أن تظل الظروف النقدية خلال عام 2021 و2022 مستقرة نظراً للمؤشرات التي تشير إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سوف يستمر في الإبقاء على مستويات أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من الصفر، فضلاً عن التوقعات باستمرار العمل ببرامج التيسير الكمي خلال أفق التوقع.

من بين أهم الأولويات التي سيعمل عليها مصرف قطر المركزي خلال أفق التوقع استمرار تبني السياسات النقدية والاحترازية الكلية الكفيلة بدعم التعافي الاقتصادي السريع من التباطؤ الناتج عن الوباء عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة إلى أقصى حد ممكن وضمان توفر النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي.

## تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

### تقارير آفاق قطرية: قطر

#### التطورات المالية

تتضمن الموازنة العامة للعام الجاري إيرادات كلية تقدر بنحو 194 مليار ريال مقابل 211 مليار ريال للإيرادات المقدره لعام 2020، تمثل من بينها إيرادات النفط نحو 80 في المائة. بُنيت تقديرات الموازنة لعام 2021 على أساس سعر لبرميل النفط يبلغ 40 دولار للبرميل. في ظل الفرضيات المتوقعة لسعر برميل النفط المتوقع لعام 2020 المُتبناة في إطار هذا التقرير بما يتراوح بين 50 إلى 55 دولار للبرميل، من المتوقع خلال عام 2021 ارتفاع مستوى الإيرادات الكلية الفعلية مقارنة بالمستوى المتضمن في تقديرات الموازنة.

في المقابل، بلغت تقديرات النفقات نحو 195 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.4 في المائة مقابل النفقات المُقدرة لعام 2020 بما يعكس الاتجاه النزولي للنفقات بعد استكمال العديد من المشاريع للاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 وتطبيق عدد من الإصلاحات على صعيد الإنفاق العام. بناءً على ما سبق، من المتوقع تسجيل الموازنة لعجز يُقدر بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل فائض متواضع بنسبة 0.1 في المائة من الناتج العام الماضي.

#### جدول رقم (3)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: قطر

✓ تسعى الدولة إلى رفع مستويات تحصيل الإيرادات غير النفطية، من خلال: - تعزيز التنوع الاقتصادي. - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.	– إصلاحات الإيرادات العامة
✓ ترشيد الإنفاق الحكومي مع رفع كفاءة القطاع العام.	– إصلاحات الإنفاق العام
✓ تركز الدولة على تطبيق مبدأ التخطيط متوسط المدى للموازنة العامة. ✓ دعم المبادرات لتطوير بيئة الأعمال لِيتم تعزيز دور القطاع الخاص، وذلك لمشاركته في مختلف الأنشطة الاقتصادية.	– إصلاحات إدارة الموازنة العامة
✓ تحديث وتطوير أنظمة إدارة الدين العام بالوزارة ✓ دعم واستقطاب موظفين ذوي كفاءة.	– إصلاحات إدارة الدين العام

المصدر: مصرف قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.